



بالأموال لتوضع في البنوك وتوزع على الموظفين بغض النظر عن انتمائهم السياسي.

تبيد مخاوف أبناء فتح

أما عن تبيد مخاوف أبناء فتح والفصائل في ظل سيطرة حماس على الوضع، أشار الناطق باسم حماس سامي أبو زهري إلى أن بعض الفصائل وللأسف لعبت دوراً سلبياً أو سلباً في الأحداث الأخيرة، وعملت على تشويه الصورة بدلاً من محاولة الإصلاح والتقريب، مؤكداً أن هناك قوى حية ولها دور جيد على الساحة الفلسطينية وهي بحاجة إلى تطوير دورها وجهدها.

وقال: «أما بالنسبة لأبناء حركة فتح، فهناك عفو عام صدر منذ اللحظة الأولى عن تركوا أحداث الفوضى، وهذا القرار طبق، وأبناء فتح يمارسون دورهم وحياتهم بشكل طبيعي جداً، مطمئناً الجميع على أن حماس ستحفظ حق الجميع في حياة كريمة، وفي كافة الحقوق الاجتماعية والسياسية والنقابية.

وحول الشكاوى من استمرار ملاحقة أبناء حركة فتح قال الزهاري «تم منح عفو عام، وهذا العفو شمل كل الناس، وهذه أول خطوة، والخطوة الثانية السماح لحركة فتح أن تقوم بما تريد أن تقوم به، لكننا في نفس الوقت سنتابع ونراقب من يحاول أن ينشئ خلايا من النمط الماضي، وهذا سيتم التعامل معه بالقانون».

وتعزيز حالة الأمن». وتابع «نحن قطعنا شوطاً كبيراً في هذا الدور، أما الأمر الثاني فهو الملف الاقتصادي بحيث تعمل على معالجة الأوضاع الاقتصادية».

ولفت إلى الأولوية الثالثة وهي تعزيز الوحدة الوطنية، وإعادة الهبة للقضاء والقانون والمحاكم. وعن موقف حركة حماس من شروط أبو مازن بعودة الأمور إلى ما كانت عليه من أجل استئناف الحوار أشار الزهاري إلى أن حركته لن تسلم أبداً بعودة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل منتصف حزيران/يونيو الماضي، والعودة إلى دوامة الإجرام السابقة.

قرارات متخبطة

وفيما يتعلق بموقف حماس من مسألة حرمان آلاف الموظفين من رواتبهم من قبل حكومة فياض قال الزهاري: «إنه ليس من حق أبو مازن أو أي شخص آخر أن يحرم الشعب الفلسطيني من رواتبه، وأن يحارب الناس في أرزاقهم»، مشيراً إلى أن الرئيس أبو مازن اتخذ الكثير من القرارات التي تمن عن التخبط، مشدداً على أن حماس لا يمكن أن تسمح لهم بأن يلعبوا بمصائر الناس بهذه الطريقة.

وأضاف: إذا تحدثنا عن الحكومة فإن مسؤوليتها هي كل الناس. وأعتقد أن الحكومة الحالية مهمة بهذا الأمر، مشيراً إلى أن الحكومة العاشرة أعطت نموذجاً جيداً لكافة الأمور، حيث كان وزراؤها يأتون

للاختلاسات وقضايا الفساد، فقد تم تشكيل لجنة من المختصين في القضاء العسكري والشرعي خاصة بها».

مشكلة المعابر

وتبقى مشكلة المعابر وإغلاقها من قبل الجانب الإسرائيلي، بعد سيطرة حركة حماس، إحدى العضلات الرئيسية التي تواجه الحركة، حيث تجري جهود كبيرة لحلها، ووضع الآليات المناسبة لإعادة تشغيل هذه المعابر.

وقال وزير الاقتصاد في حكومة تسيير الأعمال زياد الظاظا: «إنه يوجد اتصال غير مباشر مع قوات الاحتلال من خلال وسطاء محليين وأجانب بعد الأحداث، لإعادة فتح المعابر»، مضيفاً أن الحكومة تبذل جهوداً ضخمة من أجل إعادة فتح المعابر.

لن نسمح بالتعديات

وعن الخطوات الجديدة التي ستقوم حركة حماس باتخاذها، أكد الزهاري أنه تمت مناقشة كل القضايا المتعلقة بالوطن والمواطن، سواء كان في برنامج الإدارة أو في برنامج المقاومة، وما تراه الحركة مناسباً سيتم اتخاذه، لافتاً إلى أن الحركة تحاول أن ترسخ مفهوم ألا تتم التعديات على حقوق المواطن، سواء كانت على مستوى فردي أو على مستوى تنظيمي.

ومن ناحيته قال المتحدث باسم حركة حماس سامي أبو زهري «إن أولويات الحركة هي الإصلاح الأمني